د. عمرو عبد السلام:

الأزمة والسبيل إلي الحل

ثمة مسألة لا نظن أن أحدًا ما زال يمكن أن يجادل فيها هي أن النظام السياسي القائم في ليبيا يواجه أزمة حقيقية، وأنه قد انتهى إلى مأزق فعلي، لم يعد ثمة مفر من المسارعة إلى تناوله بالنظر والدرس، والعكوف على بحث السبل المتاحة والممكنة، وربما الضرورية، لإيجاد حل للأزمة، ومخرج من المأزق.

نقطة البدء الوحيدة الصالحة ـ في نظري ـ لمقاربة الموضوع ينبغي أن تنطلق من مشاهدة الواقع الراهن، وملاحظة ما آل إليه من تدهور وتأزم، والتمعن بروح نقدية موضوعية في حقيقة الأسباب التي أنتجت هذا الواقع، ومن ثم استخلاص العوامل الفعلية المؤثرة في إثمار هذه النتيجة، بمعنى تشخيص الأزمة (الداء)، لكي يمكن وضع اليد على العلاج والحل.

ما نشاهده اليوم على صعيد الواقع، في مختلف جوانب الحياة: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا، ينبغي أن يقود إلى استخلاص نتيجة واحدة مؤكدة ولا خلاف عليها: أن التجربة التي بدئ في تطبيقها، منذ *1969*، ثم ترسخت واتضحت أبعادها، بعد إعلان قيام سلطة الشعب، وانطلقت تخوض المحاولات تلو المحاولات للعثور على تطبيقات وممارسات أفضل، قد تفلح في علاج الأمراض، وإصلاح الأخطاء، وتطوير الأداء؛ أن هذه التجربة قد فشلت فشلاً ذريعًا، وأنها انتهت بالبلاد وبالشعب إلى السير بخطى حثيثة في اتجاه التدهور والتخلف والتأزم، بدل التقدم به إلى الأمام.

الخطوة التالية في التحليل ينبغي أن تركز على أن مختلف المحاولات التي بذلت، ولا تزال تبذل، لتبرير وتفسير ما حدث، قد وقعت جميعها في خطأ فادح هو تجنب وضع اليد على السبب الحقيقي في

المشكلة، والأساس الفعلي للأزمة، وهو **عجز النظام السياسي** عن توفير متطلبات بناء حياة سياسية ناضجة، تمتلك مقومات الحركة المبنية على أسس قوية نابعة من قناعات جماعية ورؤى متفق عليها بين غالبية أبناء الشعب ونخبه، تكون كفيلة بأن يبنى عليها بناء قوي متماسك قابل للحياة الغنية والمتطورة.

وكان من أهم أسباب عجز النظام أنه قام على **رؤية واحدة**، افترضت أنها على صواب مطلق، وأن كل ما عداها من رؤى ووجهات نظر هو خطأ مطلق. وتمثلت الكارثة الحقيقية في التوجه المبكر لاعتبار تلك الآراء المخالفة أو المختلفة جرائم يعاقب من يتلبس بارتكابها بالملاحقة والعذاب، بل السجن والموت.

هذه الحالة هي التي أدت إلى حدوث ذلك الانفصام التاريخي بين النظام السياسي الحاكم ومختلف فئات الشعب التي لم تقتنع بأطروحات النظام وتوجهاته، وتوزعت بين مواقف عدة:

- الانعزال والرفض السلبي والعزوف عن المشاركة.
- محاولات التعبير عن الاختلاف والرفض.
- اللجوء إلى الهجرة والابتعاد.
- التوجه إلى المعارضة الإيجابية (سلمية وغير سلمية).

نتج عن ذلك أن البلاد صارت تحكم، استنادًا على **رؤية واحدة**، بواسطة فئة واحدة من فئات الشعب، أثبتت التجربة الواقعية أن أفرادها يفتقدون كثيرًا من مقومات العمل السياسي المثمر، وفي مقدمتها امتلاك وجهة النظر المستقلة الواعية، والجرأة على التعبير عنها وإعلانها، ثم القدرة والشجاعة على الوقوف وراءها والدفاع عنها. ودون التورط في وصف هذه الفئة بأية أوصاف غير لائقة بالتحليل العلمي السليم، فقد يكفي القول إنهم توزعوا بين:

- أقلية ممن يمكن اعتبارهم مثقفين أو ذوي قدر من الوعي السياسي، يفترض أنهم قادرون على رؤية الخطأ، وتشخيص مواضع التعثر والتأزم، ولكنهم تورطوا في موقف الموالاة المطلقة للنظام القائم، وهو الموقف الذي أثمر عجزهم الكلي عن الإسهام الفعلي في الإشارة إلى الأخطاء، ناهيك عن بذل أي جهد للعمل الفعلي من أجل إيجاد الحلول.
- أكثرية من فئات متدنية المستوى الثقافي، وجدت في النظام القائم، وخاصة منذ إعلان نقاط زوارة الخمس (الثورة الشعبية)، فرصتها الوحيدة لكي تجد لها موقعًا في الحياة السياسية

والاقتصادية، وكان المؤهل الوحيد الذي تملكه في هذا الشأن هو استعدادها للقبول الأعمى بما تفرضه قيادة النظام السياسي من أفكار ورؤى وتوجهات، واستعدادها للانخراط في مختلف المؤسسات التي بناها النظام، وممارسة الأساليب المناسبة للحصول على الرضا، المؤدي إلى مختلف سبل الحصول على المنافع الشخصية والمكاسب المادية.

منذ عدة سنوات صارت الانتقادات الموجهة لما آلت إليه البلاد من تردٍّ وتعثر وانهيار تظهر على السطح، ويتم تداولها في أوساط النظام الحاكم نفسه، بل ومن قبل القيادة نفسها، ولكن ما ظل يحدث هو أن تلك الانتقادات كانت توجه **لأعراض المرض ومظاهر الأزمة الخارجية**، وظلت الأطروحة المتداولة هي أن المشكلة في تطبيق النظرية، وأن الأزمة ليست في النظام السياسي نفسه، ولكنها في عجز الأفراد الذين يطبقون هذا النظام.

بيد أن السنوات ظلت تمر، والأزمة تتفاقم، والأوضاع تنهار وتتردى حتى لم يبق لها مجال لمزيد من الانهيار والتردي. لهذا فإن الاستمرار في هذا الطريق لن يؤدي إلى أية نتيجة. فهو **طريق مسدود**.

ما الحل إذن؟

أرى أن المنطلق الوحيد لحل فعلي يتمثل في **طرح المسألة برمتها على النظر من جديد**، للبحث عن أسس مختلفة **لنظام سياسي مختلف**، ربما يكون كفيلاً بالخروج من المأزق، وفتح سبل جديدة لمسيرة مختلفة.

بيد أن هذه الخطوة تتطلب خطوة أساسية جذرية ينبغي أن تسبقها، وهي إقدام قيادة النظام السياسي على **الاعتراف بأن التجربة لم تفلح**، إذا تجنبنا القول إنها فشلت. إن هذه الخطوة هي الوحيدة الكفيلة بفتح السبل نحو البحث عن الحل، فهي الوحيدة التي يمكن أن تتيح فرصة لمختلف فئات الشعب، وخاصة ممن رفضوا النظام السياسي ولم يعملوا في إطاره وممن مارسوا تجاهه أشكالاً وأنماطًا من المعارضة، لكي يسهموا بآرائهم وأفكارهم، ويعملوا جميعهم، مع بقية أبناء الشعب دون تمييز، بمن في ذلك من آمنوا بالنظام القائم وعملوا في إطاره، ويؤمنون بأطروحاته ورؤاه السياسية، على وضع أسس النظام الجديد، تمهيدًا لمباشرة بنائه وتشييده.

إذا تمت هذه الخطوة، سوف يكون من المنطقي، قبل أن يكون من الضروري، أن تهيأ **الشروط الضرورية اللازمة** لكي يتمكن المخالفون في الرأي (المعارضة) من الإسهام في عملية البحث عن الحل

السياسي، عن طريق التعبير عن أفكارهم ورؤاهم بحرية وعلانية، والإعلان، دون خشية من تجريم أو ملاحقة، عن مخالفتهم ومعارضتهم، باعتبارها اختلافًا في الرأي، ينبغي أن يكون مكفولاً للجميع. وبالطبع تتطلب هذه الخطوة **إزالة كل العقبات** التي ظلت تحول دون حرية التعبير عن الرأي المخالف، وتمثلت في قوانين مختلفة تجرم الرأي المخالف وتجرم التحزب له والدعوة إليه، وتعاقب على ذلك بالسجن والإعدام. وسوف يترتب على ذلك بالطبع:

أولا: إلغاء كل ما ترتب على تجريم الرأي السياسي من عقوبات (رد الاعتبار لمن فقدوا حياتهم جراء ذلك، وتبرئة أسمائهم من الأوصاف التي ألحقت بهم، وإطلاق سراح من أودعوا السجون).

ثانيا: إلغاء كافة أشكال الأجهزة والتنظيمات التي كانت قد أسست بهدف الدعوة للنظام وطروحاته، ورفعت ضمن شعاراتها شعار حماية الثورة والدفاع عنها (اللجان الثورية)، ومنحها النظام سلطة ممارسة القمع والقهر والعدوان ضد المخالفين لتحقيق هذه الغاية.

هذه الخطوات وحدها يمكن أن تكون كفيلة بتمهيد الطريق للبدء **في خطوات إعادة البناء**، التي يمكن تخيلها على النحو التالي:

- فتح الباب (داخل البلاد، وبعد إلغاء أو تعطيل العمل بنظام المؤتمرات الشعبية) أمام طرح الأفكار والرؤى والتصورات، عبر مختلف سبل وأدوات التعبير عن الرأي (صحافة ، إذاعة، غيرها)، على نحو فردي أو جماعي (أفراد أو مجموعات من الأفراد يتبنون وجهة نظر واحدة).
- هذه الخطوة هي الكفيلة بتوفير المناخ الملائم لعودة المعارضين للنظام من الخارج، الذين يرفضون ما يقدم إليهم من دعوات للعودة وممارسة المعارضة من داخل المؤتمرات الشعبية، وذلك لأنهم أولاً يرفضون هذا النظام السياسي، ومن ثم فليس من المنطقي دعوتهم للعمل من خلاله، ولأنهم ثانيًا، يشترطون أن تكفل لهم حرية الحركة والتعبير، وهو ما يتطلب ما أسميناه إزالة العقبات التي تحول دون ذلك (القوانين المجرمة للرأي المخالف + الأجهزة المكلفة بمحاربة الرأي المخالف وملاحقته = اللجان الثورية).
- تنظيم انتخابات، بإشراف جهات محايدة (دولية) لانتخاب أعضاء هيئة تأسيسية مهمتها وضع دستور للبلاد، يحدد نظام الحكم الذي تتجه لإقراره غالبية الآراء.
- استفتاء الشعب على الدستور.

- المباشرة في بناء المؤسسات التي ينص عليها الدستور (رئاسة الدولة، الهيئة التشريعية)، وتنظيم ما تتطلبه من انتخابات (تضمن لها النـزاهة والشفافية).

النظام وتحدي الشرعية:

وواضح أن هذه الأفكار الواردة آنفًا تثير قضية جوهرية، لا يمكن تجاوزها، وهي قضية الشرعية، وتطرح سؤالاً مفاده: هل يمكن اعتبار النظام الحاكم في ليبيا نظامًا شرعيًا؟ وهو سؤال نحاول الإجابة عنه فيما يلي.

إذا كنا نتفق على أن الشرعية الفعلية هي تلك التي تستند إلى اتفاق أغلبية الشعب، فإن من البديهي أن نتفق بالضرورة على أن النظام الذي يحكم ليبيا منذ الأول من سبتمبر *1969* هو نظام يفتقد هذه الشرعية الفعلية، لأنه جاء إلى الحكم بالقوة، وظل يسيطر عليه طوال هذه السنين دون أن يرجع بخصوصه إلى رأي الشعب، لكي يعتمده ويوافق عليه، فيكتسب الشرعية، أو يرفضه، فيفقد من ثم شرعيته. ويعود الأمر إلى الشعب ليقرر نظام الحكم الذي يريده، بإرادته الحرة.

في هذا الصدد من العبث وغير المجدي القول بشرعية ثورية، أو شرعية الأمر الواقع، فهذه التعبيرات تحمل التناقض في صلبها، فالثورة تعبير غائم، يعني في السياق الذي نحن بصدده الاستيلاء على الحكم بواسطة القوة المسلحة، ومن ثم فهو، من هذا المنطلق نفسه، يقف في الطرف النقيض للشرعية "الشعبية" التي تعني الاستناد إلى الاختيار الحر لأغلبية محددة من أفراد الشعب.

أما ما قد يسمى (شرعية الأمر الواقع)، فواضح أنها تعني الاعتراف القسري بوضع قائم، لم يكن نتيجة اختيار الشعب الحر، وإنما فرض فرضًا بالقوة أو بغيرها، ومن هنا فهو يفتقد الشرعية من حيث هو.

ظل هذا التحليل ينطبق دون لبس أو غموض على الوضع الذي قام في ليبيا منذ الأول من سبتمبر *1969*، لكنه صار مشوبًا بالكثير من الالتباس وعدم الوضوح منذ الثاني من مارس *1977*، حين أعلن ما سمي (بسلطة الشعب)، وصار يتردد القول بأن السلطة قد أصبحت بيد الشعب. وفضلاً عما يعنيه هذا من أن السلطة فيما قبل ذلك التاريخ لم تكن بيد الشعب، وأن السلطة التي حكمت طوال تلك الفترة لم تكن سلطة شرعية، فإن إعلان سلطة الشعب نفسه لم يكتسب الشرعية الشعبية الفعلية، لأنه لم يستند إلى خيار شعبي فعلي، ولم يعرض على الشعب ليبدي فيه رأيه، بحرية، فيقبله أو يرفضه. ومن

ثم فقد ظل هذا النظام، نظام (سلطة الشعب) فاقدًا للشرعية، وسوف يظل كذلك حتى يعرض على الشعب، ليقول فيه كلمته.

وتمثل أهم وجه من وجوه الالتباس في المفهوم أنه ظل مائعًا غائمًا وغير محدد الملامح، فبالرغم من الزعم بأن الشعب هو من يمتلك سلطة القرار، إلا أن الواقع الملموس يقول بأن القرار الفعلي هو، منذ إعلان قيام سلطة الشعب، بيد (قائد الثورة)، الذي يستند إلى (الشرعية الثورية) التي تجعل (توجيهاته وآراءه وإرشاداته) ملزمة التنفيذ، أي أن لها شرعية فوق شرعية (الشعب) الذي يفترض أنه ممثل من خلال المؤتمرات الشعبية، التي تلتقي في (مؤتمر الشعب العام).

ولقد ظل الواقع الذي يعيشه الليبيون بالفعل يؤكد مرارًا وتكرارًا أن سلطة القرار الفعلية ليست بأيديهم، بالرغم مما يسمح لعدد قليل جدًا منهم بممارسته من خلال ما يصور لهم أنهم يناقشونه ويدلون بآرائهم فيه، ناهيك عن أنهم يتخذون بصدده قرارات، ويضعون سياسات. فالواقع الذي لا يمكن المجادلة فيه أن السياسات الكبرى، والقرارات الحيوية، لا أحد يملك أن يقرر بشأنها شيئًا سوى (قائد الثورة). وليس ثمة دليل على هذا أكبر من مراجعة التحولات الكبيرة التي شهدتها سياسات البلاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ليس من المجدي الخوض في تفاصيلها.

ولكننا نريد أن نفترض جدلاً أن (سلطة الشعب) ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية و(مؤتمر الشعب العام) هي تجسيد لنظام سياسي، له أطروحاته وتوجهاته الفكرية، وله أنصاره ومؤيدوه، وعناصره التي تقوده وتدير مفاصله التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية وغيرها، ومن ثم يحق لنا أن نتساءل عن مدى الشرعية التي يمتلكها هذا النظام لكي يحق له أن يمارس السلطة؟

إن واقع الممارسة التي ظللنا نشهدها منذ بداية تطبيق هذا النظام يشهد شهادة قوية على أن المواطنين الذين يشاركون في ممارسة السياسة في إطار النظام القائم (نظام المؤتمرات الشعبية) لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة جدًّا من عدد المواطنين الذين يكفل لهم القانون هذا الحق. للأسف لا تتوفر لنا كمراقبين من الخارج إحصاءات دقيقة في هذا الخصوص، ولكن ما يشاهده ويلمسه المواطنون في الواقع الذي يرونه بأعينهم، وأحيانًا يشاهده الجميع من خلال شاشات التلفاز، أن أعداد الذين يحضرون إلى المؤتمرات، ويقال إنهم يمارسون السلطة، ويتخذون القرارات، لا تصل في أحيان كثيرة حتى إلى 1٪ من عدد الذين يحق لهم الممارسة، وليس ثمة دليل على هذا أكثر من مشاهدة جلسة لمؤتمر شعبي يبلغ تعداد السكان فيه عشرات الآلاف من الناس، تعقد في قاعة قد لا تتسع لأكثر من ثلاثمائة

مقعد، وكثيرًا ما يشاهد أكثر من نصف المقاعد خاليًا. ومع ذلك يقال إن هذا العدد يمارس السلطة باسم سكان المؤتمر، الذين ينبغي أن يفسر عدم حضور غالبيتهم بأنه يستند إلى رفض النظام نفسه، وعزوف عن المشاركة فيه.

فهل يصح أن تسمى (سلطة) هذا العدد الضئيل من المواطنين (سلطة شرعية)؟

ليس ثمة إجابة ممكنة عن هذا السؤال إلا بطرح الأمر كله، ونعني أمر (الشرعية)، على الاختبار والقياس الفعلي، وذلك باستطلاع رأي المواطنين فيه، بطريقة الاستفتاء المباشر، الذي تضمن له كل شروط الشفافية والنـزاهة والموضوعية والدقة، وقبل كل ذلك السرية. وينظر حينئذ في النتيجة، فإن حصل النظام القائم على موافقة الأغلبية، فيكون من حقه الحكم، وإن لم يحصل عليها، يكون عليه أن يعترف أن الأغلبية لا تؤيده، ومن ثم يكون عليه أن يعيد الأمانة إلى الشعب ليقرر أي نظام حكم يريد ويختار.

هذا هو ما أسميناه (تحدي الشرعية)، فهل يستطيع النظام أن يواجه هذا التحدي؟ وأن يقبل الاحتكام إلى الشعب.

أفكار أولية حول المرحلة الانتقالية من الثورة إلي الدولة:

لقد حفل خطاب سيف الإسلام القذافي في ***2006/8/20***، ومن قبله تلك المقدمة التي جاءت في صدر الكتاب الذي صدر عن مؤسسة القذافي للتنمية، بعدد من المقولات التي لا شك أن لها أهمية بالغة في سياق الأفكار التي نحن بصدد الحديث عنها في هذه الورقة، والتي تتمحور أساسًا حول فكرة الشرعية والسبل الممكنة لتجاوز الأزمة التي يواجهها النظام السياسي في ليبيا.

بيد أنه لم تظهر، حتى الآن، على الساحة السياسية الداخلية في ليبيا أية مؤشرات قد تدل على بداية تحرك ما في اتجاه تطبيق ما سماه سيف الإسلام "التحول من الثورة إلى الدولة". ومع ذلك فنحن نريد أن نفترض حسن النية، ومن ثم فلا نحكم مسبقًا بأن هذا التحرك المأمول قد تم إجهاضه، أو أنه لم يكن أصلاً أكثر من دغدغة لمشاعر الليبيين الذين يريدون، بالرغم من كل التجارب السلبية الماضية، أن يتشبثوا بشيء من الأمل. وهكذا فإننا نسهم مع كل المتطلعين للتحول من الثورة إلى الدولة بعدد من الأفكار في هذا الصدد.

ونحن نرى أن مقولة التحول من (الثورة) إلى (الدولة) تفترض بالضرورة التحول من السمات والخصائص الأساسية التي ميزت مرحلة الثورة، إلى السمات والخصائص التي تتميز بها مرحلة الدولة.

وإذا حاولنا تلخيص السمات والخصائص التي ميزت مرحلة الثورة، نجدها تتلخص في النقاط التالية:

1- قيام الدولة على ما سمي (الشرعية الثورية) القائمة على القوة، بديلاً عن (الشرعية الدستورية) القائمة على الاختيار الشعبي الحر.

2- عدم وجود دستور ديمقراطي، يحدد معالم نظام الحكم ومؤسساته، ويكفل الحقوق والحريات العامة، وينظم الفصل بين السلطات، ويقنن التداول السلمي على السلطة.

3- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الفردي، من خلال تركيز كل السلطات في يد (مجلس قيادة الثورة) في مرحلة أولى، ثم في يد (قائد الثورة) في مرحلة لاحقة.

4- التطور السريع نحو تكريس نمط الحكم الشمولي الاستبدادي، من خلال فرض (الرأي الواحد) المتمثل في ما يسمى (مبادئ الثورة) في مرحلة أولى، و(النظرية العالمية الثالثة) في مرحلة ثانية، و(سلطة الشعب) في مرحلة ثالثة، وما ترتب على ذلك من مصادرة حرية الرأي والاختلاف، عبر قوانين تجريم الرأي المخالف (قانون حماية الثورة) ومقولات تجريم العمل السياسي في الكتاب الأخضر (تجريم الحزبية).

5- تكريس نمط الحكم القمعي من خلال الملاحقة العنيفة لمن يشتبه في معارضتهم لتوجهات الحكم وقيادته، وهو المنحدر الذي أدى إلى مختلف أعمال التنكيل بالمعارضين (الإرهاب، السجن، التعذيب، القتل، مصادرة الحقوق والممتلكات..إلخ).

6- فرض ما سمي (سلطة الشعب) وخوض التجارب المتلاحقة لإيجاد أطر مناسبة لتطبيقها أو تجسيدها على أرض الواقع، وهو ما أدى إلى انهيار الدولة وانحلالها، وضياع السنوات الثمينة من عمر الشعب والدولة في محاولات التعديل والتصحيح المستمرة، التي لم تتعد كونها محاولات ترقيعية، لم تصل إلى أي نتيجة، بسبب الإصرار على عدم الاعتراف بأن الخلل في المبدأ نفسه، وليس في أطر وآليات التطبيق.

7- تورط البلاد في مواصلة السير في الطريق المنحدر الذي صار يؤدي إلى التدهور السريع والمفجع في مختلف مجالات الحياة في البلاد، حتى انتهى إلى بلوغ ما تعيشه البلاد اليوم من مأزق وأزمة حادة، باتت تفرض بشدة الوقوف الحازم، للاعتراف **بوجود الأزمة**، والشروع في **البحث عن الحل**.

إذا سلمنا بصحة الافتراضات أو المقدمات السابقة، كتوصيف مجمل لأهم ما اتسمت به مرحلة

الثورة السابقة، فلعله لا يعود من الصعب الاتفاق على توصيف لأهم ما ينبغي أن تتسم به مرحلة الدولة، وهو ما نلخصه في الآتي:

1- العودة إلى (الشرعية الدستورية) بمعنى تأسيس الحكم على الاختيار الشعبي الحر، وليس من خلال الفرض بالقوة.

2- بناء الحكم على دستور دائم تشارك في وضعه كل قوى الشعب، من خلال هيئة أو جمعية تأسيسية منتخبة، تعكف على وضع الدستور، وتشرف على تنظيم استفتاء الشعب عليه.

3- ضرورة أن يكون الدستور الدائم دستورًا ديمقراطيًا، بمعنى أن تتوفر فيه الخصائص الأساسية التالية:

- كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وعلى رأس هذه الحريات حرية الرأي وحرية العمل السياسي السلمي المنظم، وحرية التعبير.
- سيادة القانون على الجميع، والمساواة أمامه بين كل المواطنين.
- حكم المؤسسات، والفصل بين السلطات.
- كفالة التداول السلمي على السلطة.

بيد أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ليس بالأمر الهين الذي يمكن أن يتم في وقت قصير، أو بمجرد الرغبة فيه، فلا شك أن عملية التخلص من رواسب الممارسات والتجارب التي تراكمت عبر العقود الثلاثة الماضية يحتاج إلى وقت طويل، وجهود مضنية، بل إنه يحتاج إلى خوض معارك فكرية وسياسية ضارية، لابد من التحضير الجيد والمتأني لخوضها بما يتلاءم معها من أدوات وأسلحة ومنهجيات.

من هنا ينبغي التأمل في متطلبات ما لعلنا نسميه المرحلة الانتقالية:

1- متابعة وتعميق التأكيد على فشل التجربة الماضية وانتهائها إلى مأزق وطريق مسدود. وهو ما شرع في الإعلان عنه والمجاهرة به المهندس سيف الإسلام، وينبغي دعمه ومساندته في هذا السبيل بمختلف الطرق والوسائل.

2- الشروع في فتح ثغرات في جدار قمع حرية الرأي، عن طريق إيجاد وسائل إعلامية حرة، تبدأ في إتاحة المجال للتعبير عن مختلف الآراء، وبخاصة الآراء المعارضة التي لم يكن متاحًا لها في السابق أن تعبر عن آرائها بحرية.

3- هذه النقطة تتطلب بالطبع أن تسبقها خطوة جوهرية مهمة وهي إلغاء كل القوانين المجرّمة لحرية الرأي، وذلك لكي يطمئن من يختلفون في الرأي مع نظام الحكم القائم إلى إمكانية التعبير عن آرائهم بحرية، دون التعرض للتجريم والملاحقة.

4- وهذه النقطة بدورها تتطلب عددًا من الخطوات اللازمة لإثبات حسن النية من قبل النظام، وإثبات الجدية في الرغبة في الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وفي مقدمة هذه الخطوات إلغاء كل الآثار التي ترتبت على مرحلة (تجريم الرأي والعمل السياسي)، وفي مقدمتها إطلاق سراح الذين ما زالوا رهن الاعتقال، إغلاق الملفات العالقة من تعويض المتضررين وكشف الحقيقة عن مصائر المخطوفين أو المفقودين.

5- الشروع في اتخاذ مبادرات ملموسة في اتجاه ما يمكن تسميته (المصالحة الوطنية)، عن طريق الشروع في تنظيم لقاءات أو مؤتمرات للحوار الوطني، تشارك فيها مختلف الأطراف الوطنية، من أجل وضع ملامح الحل للأزمة السياسية القائمة، والخطوات الضرورية للانتقال إلى مرحلة الشرعية الدستورية.

6- عند بلوغ هذه الخطوات مرحلة كافية من التقدم، ربما يكون الأمر قد بلغ درجة كافية من النضج، بحيث يتم إعلان نهاية المرحلة الماضية، والشروع في تأسيس المرحلة الجديدة، التي يمكن تخيل أنها ستتم على النحو التالي:

أ ــ تنظيم انتخابات وطنية حرة (تحت إشراف أطراف دولية محايدة) لانتخاب هيئة تأسيسية، تناط بها مهمة وضع الدستور الدائم للبلاد.

ب ــ عرض مشروع الدستور الدائم على الشعب للاستفتاء عليه.

ج ــ الشروع في بناء مؤسسات الدولة كما ينص عليها الدستور، وفي مقدمتها تنظيم الانتخابات العامة لاختيار السلطة التشريعية والتنفيذية.

د ــ الشروع في ممارسة الحياة الدستورية الكاملة.